مختارات من الصحف العبرية

العدد 4340، 23-5-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

أطفال فلسطينيون في دير البلح ينتظرون دورهم للحصول على مياه (نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

صونيا ماكغينيس: لماذا نعترف بدولة فلسطين 2

غيورا آيلاند: نزع اللغم: كيف يمكننا دحض الاتهامات الموجهة إلى إسرائيل في الحرب؟ 4

أفرايم عنبار: على الرغم من كل شيء، يتعين على إسرائيل الموافقة على دخول السلطة الفلسطينية غزة 8

أخبار وتصريحات

غالانت مخاطباً جنود الجيش الإسرائيلي في غزة: مهمتكم القضاء على "حماس" ومهمتنا التوصل إلى وضع نستبدل فيه سلطة هذه الحركة 11

نتنياهو: نية عدد من الدول الأوروبية الاعتراف بالدولة الفلسطينية هي بمثابة "مكافأة للإرهاب" 12

غالانت يعلن بدء إنفاذ قانون إلغاء الانفصال عن مستوطنات شمال الضفة الغربية 15

تقرير: الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا: الأوضاع ما زالت غير مناسبة للاعتراف بالدولة الفلسطينية 16

متوفرة على موقع المؤسسة:

https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

صونيا ماكغينيس – سفيرة أيرلندا في إسرائيل
"هآرتس"، 2024/5/22

لماذا نعترف بدولة فلسطين

- إلى جانب إسبانيا والنرويج، قرّرت أيرلندا هذا الأسبوع الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين، والهدف من هذا القرار الذي نتشاركه مع أغلبية المجتمع الدولي هو أن يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون بسلام وأمن واحترام، وذلك عبر حل الدولتين الذي يمنحهما الحق في تقرير المصير بالتساوي. ونحن نؤمن بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل مستدام للأزمة الحالية من دون مسار سياسي واضح لا يُمكن عكسه، ويقود إلى هذا الحل.
- أنا أتفهّم أنه، وفي السياق الحالي، يمكن أن يُسمع هذا بالنسبة إلى الإسرائيليين على أنه ساذج في أفضل الأحوال، وهدّام وخطِر في أسوئها، لكن الأمور ليست كذلك. أنا أعيش هنا، وأعرف حجم الصدمة والمعاناة والخوف الذي سببته "الفظائع" التي نفذتها حركة "حماس" في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وأرى أيضاً أن كثيرين ممن يعيشون خارج إسرائيل يواجهون صعوبة في فهم عُمق تأثير هذا كله، وإلى أيِ درجة غيّر المزاجَ العام في إسرائيل، وضِمنه الاستعداد العملي لحل الدولتَين. منذ أكثر من 7 أشهر والعائلات والمجتمع في إسرائيل في حالة حداد على أكثر من 1200 قتيل، ولا تزال عائلات الرهائن تعيش في حالة انتظار لسماع أخبارهم.
- وفي أيرلندا، وأيضاً حول العالم، هناك قلق عميق بشأن مصير الرهائن، وهناك أيضاً اشمئزاز عميق إزاء "الوحشية" التي ميّزت هجوم "حماس" "الإرهابي". ومنذ اللحظة الأولى، طالبت الحكومة الأيرلندية بتحرير الرهائن فوراً ومن دون شروط، وعملت في سبيل ذلك. وهناك قلق عميق في أيرلندا وأيضاً في العالم من صور الموت والدمار والجوع التي نراها

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

كُل يوم في غزة، ومع الأسف، هناك فجوة عميقة بين هذا الواقع الذي يراه العالم، وبين ما يُعرض في إسرائيل.

- إن القول بوضوح "إن الوضع في غزة لا يمكن قبوله" لا يقلل من خطورة "الجرائم" التي نفذتها "حماس" في 7 تشرين الأول/أكتوبر، إنما هو يشير عملياً إلى مبدأ كوني، وهو أن حياة المدنيين غالية في كُل مكان، وجميعهم يستحقون حياة كريمة، ويستحقون حمايتهم بالتساوي في إطار القانون الدولي الإنساني.
- إن الاعتراف بدولة فلسطينية ليس جائزة "للإرهاب"، إنما العكس هو الصحيح؛ فهو تبنٍّ لرؤية حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وبحسبه، فإن فلسطين المستقلة ستحصل على حقوقها، وأيضاً ستكون مُلزَمة بواجباتها كدولة، وضمن ذلك الالتزام الكامل بميثاق الأمم المتحدة، والسعي لتحقيق أهدافها بالطرق السياسية والدبلوماسية فقط.
- إن موقف أيرلندا نابع من التزامها العميق بالقانون الدولي والدفاع المتساوي عن حياة المدنيين، وهذه المبادئ الأساسية ضرورية لنجاعة النظام الدولي. نحن نؤمن في أن الاعتراف بدولة فلسطينية وقبول فلسطين كعضو في الأمم المتحدة هي خطوات جدية في اتجاه السلام الإقليمي الشامل الذي يستند إلى حل الدولتين، وسيناريو بحسبه ستعلن جميع الدول في الأمم المتحدة ذلك، الواحدة تلو الأُخرى، وهو مستقبل سيحصل فيه الفلسطينيون والإسرائيليون على الاعتراف الشامل.
- لقد طلبت إسرائيل نفسها الاعتراف من المجتمع الدولي منذ وقت طويل، وهذا الاعتراف هو الأساس لجهود السلام الإسرائيلية في المنطقة خلال الأعوام الماضية، ويجب على التطبيع الكامل في الشرق الأوسط أن يتضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين، وقد أوضح جيران إسرائيل ذلك بصورة واضحة وحاسمة.
- إن أيرلندا لا تتوهم أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة سيحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، أو يدفع إلى وقف "الإرهاب" وينهي دائرة العنف، لكننا نؤمن في أنه من دون حل سياسي مقبول للإسرائيليين والفلسطينيين، يضمن الحق بالسلام

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

والأمن والاحترام للجميع، فإن هذه الأهداف ستغدو غير ممكنة.

- إن المفاوضات السياسية ومسارات السلام ليست سهلة، ونحن في أيرلندا جرّبنا هذه التحدّيات والتنازلات المؤلمة، ومن الواضح لنا أننا لا نملك جميع الحلول، وأن الخيارات التي قامت بها القيادات الأيرلندية، وأدّت إلى وقف العنف، لا يمكن أن تُطَبَّقَ بصورة تلقائية على الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، فمن الواضح لنا أيضاً أنه، ومن دون حل سياسي، أو قبول الحق في السعي من أجل الحق في تقرير المصير بِطُرُقٍ سِلْمِيَّة، فإن الأيديولوجيات العنيفة والكراهية ستزدهر، وتؤدي إلى نزع الإنسانية والموت. هذا هو السبب في أننا دائماً ندعم الحل السياسي الذي يقود إلى حل الدولتين والعيش معاً بسلام وأمان. وحتى لو كانت هذه الرؤية تبدو غير ممكنة في الأوضاع الحالية، فإنه لا يوجد بديل لها.
- وكسفيرة أيرلندا في إسرائيل، أود أن أقول بصورة حاسمة إن أيرلندا تتبنّى هذا الموقف، ليس لأنها تعادي دولة إسرائيل، إنما بسبب رغبتها في المساهمة في مستقبل يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون بأمان واحترام، ونحن نقوم بهذا بإخلاص وإيمان عميق، وسنستمر في احترام علاقتنا دائماً، وتقديرنا لعلاقاتنا مع إسرائيل وفلسطين على حد سواء.

<u>غيورا آيلاند – جنرال احتياط، والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ورئيس قسم العمليات الأسبق في هيئة الأركان الإسرائيلية</u>
"N12"، 2024/5/22

نزع اللغم: كيف يمكننا دحض الاتهامات الموجهة إلى إسرائيل في الحرب؟

- هناك 3 دلالات تحظى باهتمام قليل فيما يتعلق بقرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يقضي بمحاكمة كل من رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

- المسألة الأولى تتعلق بقرار المدعي العام بأن "فلسطين، بما يشمل قطاع غزة، دولة"، ومن دون قرار كهذا، لن يكون هناك أساس قانوني لمطالبه؛ فإذا كانت فلسطين دولة، فمن هي قيادتها؟ ويحدد المدعي العام قائلاً: "يحيى السنوار وزملاؤه." وهنا، فعلاً، أنا أتفق معه جزئياً؛ فصحيح أنه لا توجد دولة اسمها فلسطين، لكن غزة قد تحولت منذ سنة 2007 إلى دولة مستقلة، بحكم الأمر الواقع، وبناءً عليه، واستناداً إلى ما يقوله السيد خان، فإن ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر هو أن دولة غزة قد شنت حرباً على دولة إسرائيل.
- أمّا المسألة الثانية، فهي تتعلق بموضوع "التجويع"، وهنا أود أن أسجل 4 تعليقات:

1. **أولاً**، علينا أن نتذكر كيف نجحت صفقة تبادُل الأسرى الأولى. وفعلاً، فإنه حتى تاريخ توقيع هذه الصفقة، كانت تدخل شاحنتا تموين غزة كل يوم، وقد وافقت "حماس" على صفقة التبادل، ليس لأنها كانت ترغب في تحرير 300 أسير غير مهم، ولا بسبب أي ضغط عسكري، فأمثال السنوار لا يتأثرون بالضغط العسكري أو عدد القتلى، لكنهم يخشون كثيراً الجماهير الغاضبة والجائعة. انظروا على سبيل المثال إلى ما حدث منذ الثورة الفرنسية، بل أيضاً الربيع العربي. لم يوافق السنوار على الصفقة إلاّ لأنها كانت تحتوي على البند الأهم؛ إدخال 200 شاحنة معونات في اليوم الواحد، ولو كانت إسرائيل قد قامت بما ينبغي عليها القيام به، واشترطت استمرار توريد المعونات في مقابل استمرار إطلاق سراح المختطَفين، لكنا في واقع مختلف تماماً.
2. **ثانياً**: صحيح أن "التجويع" محظور بموجب قوانين الحرب، بصفته هدفاً أو وسيلة لتحقيق تفوق عسكري، لكن في العلاقات بين الدول (وغزة، بحسب المدعي العام، هي دولة)، فإنه يُعد شرعياً جداً أن يكون هناك مطلب يتمثل في "مطالب إنسانية في مقابل مطالب إنسانية"، وبكلمات أُخرى؛ غذاء في مقابل إطلاق سراح الأسرى.
3. **ثالثاً**: لم يكن هناك تجويع أصلاً، ويبدو لي أنه لا يوجد تقرير واحد يتحدث عن أشخاص ماتوا بسبب الجوع في غزة.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

4. **رابعاً**: إن كمية الغذاء (والماء، والدواء، والوقود، وغاز الطبخ)، التي تدخل القطاع تتجاوز كثيراً حافة الجوع، لكن "حماس" تصر على 3 أمور: الاحتفاظ باحتياط كبير، وبذلك تتمكن من صنع نقص مصطنع، وبيع الطعام بأسعار مبالغ فيها، وترهيب العالم بأسره فيما يتعلق بالجوع. ونظراً إلى أن المنظمات الدولية في غزة تتعاون مع "حماس"، فإن هذا كلّه يشكل انطباعاً بوجود مجاعة في القطاع.

- المسألة الثالثة والأهم، فيما يتعلق بتوجيه اتهامات ارتكاب جرائم القتل المتعمد إلى إسرائيل(!) ضد المدنيين، وبعبارة أُخرى، وبحسب كلمات المدعي العام؛ فقد حدثت حالات كانت قوات الجيش الإسرائيلي تعلم بصورة مؤكدة بشأن وجود مدنيين أبرياء في نقطة معينة، ومع ذلك قررت إطلاق النار بهدف قتلهم. والأكثر من ذلك، فإن هذا الأمر قد حدث بحسب ادعاء المدعي العام للمحكمة ضمن إطار سياسة واضحة تبنتها الحكومة الإسرائيلية.
- ولا يكفي مجرد إنكار هذا الادعاء، بل أيضاً يجب علينا أن نسلط الضوء على زاوية شديدة الظلمة؛ هي الزاوية العسكرية، فجميع المناقشات التي تدور، سواء داخل إسرائيل أم في العالم، فيما يتعلق بالاتهامات الموجهة ضدنا، تتم في مجالَين مهنيَين: القضائي والسياسي، لكن المجال الناقص هنا هو المجال العسكري – المهني.
- إنّ حُجَجَنَا هي الأصلب والأقوى في هذا المجال، والجدير بالذكر هنا التركيز على 5 مجالات: **أولاً**؛ لا يوجد، على حد علمي، أي ضابط رفيع المستوى، أميركي أو بريطاني، سيقول إن إسرائيل تعمل خارج المعايير المتبعة. ففي جميع الحالات التي تم توجيه أسئلة فيها إلى جنرالات أميركيين، سواء في الماضي أم اليوم، بشأن أخلاقيات القتال التي يتبنّاها الجيش الإسرائيلي، كال أولئك المديح للجيش، "ووصفوا أخلاقياته بأنها استثنائية". **ثانياً**؛ يستند التدقيق في الأخلاقيات الحربية لجيش ما على 132 معياراً، ويمكن بكل تأكيد القول إنه لا المدعي العام في لاهاي، ولا أي شخص من طاقمه، قام بفحص هذه المعايير. **ثالثاً**، فإن أهم معيارَين

مما ذُكر سابقاً، واللذَين يفسران عدد القتلى المدنيين، هما قوة العدو، والطريقة التي يتعامل بها مع سكانه المدنيين؛ ولنفترض أن هناك حادثتَي حرب، يقاتل فيها جيش تابع لدولة ضد منظمة "إرهابية"، وفي كلتا الحالتَين، قُتل 10,000 مدني، تبدو النتيجة متشابهة ظاهرياً، لكن إذا كان الحديث يدور في الحالة الأولى بشأن عدة مئات من "الإرهابيين"، لم يكن سلاحهم سوى عصي وحجارة، والمعارك تمت بعيداً عن التجمعات السكانية، فيمكن ادعاء عدم وجود مبرر لعدد كبير من الضحايا غير الضالعين في القتال كهذا في هذه الحالة. ولنفترض أن الحالة الثانية تتمثل في عدو يبلغ قوام مقاتليه 40,000 مقاتل مجهزين بأفضل الأسلحة المضادة للدروع وأحدثها، والراجمات، والصواريخ، والتكنولوجيا الإيرانية الحديثة، وكميات هائلة من الذخائر، ناهيك بكون العدو يفخخ مئات المنازل، ويكمن في الأنفاق المحصنة جيداً، والتي لها آلاف الفتحات، "وأغلبية مواضع هذه الفتحات موجودة في المنازل السكنية، وحضانات الأطفال، والمشافي"، إذاً هو في هذه الحالة يعمل من أواسط صفوف المدنيين، ويستخدمهم عن سبق إصرار "كدرع بشري"، وفي هذه الحالة، يُعتبر رقم 10,000 قتيل مدني منطقياً ومعقولاً، ومجدداً، يُطرح هنا السؤال التالي: من هم أعضاء الطاقم العسكري – المهني التابعون لمحكمة لاهاي، الذين دققوا في أوضاع القتال في غزة، وقارنوها بمواضع قتال أُخرى؟ وبالمناسبة، فقد قتل الأميركيون وحلفاؤهم في الموصل 11,000 مدني، حيث كان التحدي العسكري الذي شكله تنظيم الدولة الإسلامية أقل كثيراً من التحدي الذي تفرضه "حماس" علينا في غزة.

رابعاً: تبلغ نسبة المدنيين بالنسبة إلى المقاتلين في غزة 50 مدنياً في مقابل كل مقاتل من "حماس" و"الجهاد" (هم مليونَا مدني في مقابل 40,000 مقاتل)، وإذا كان القصف الإسرائيلي عشوائياً، كما يُزعم، لَكُنّا نتوقع مقتل 50 مدنياً في مقابل كل مقاتل، لكن نسبة الضحايا عملياً تبلغ تقريباً 1:1، وهذه نتيجة من شأنها أن تبيض صفحة إسرائيل وتجلب إليها المدائح، لا الاتهامات، وخصوصاً إذا ما نظرنا إلى المعدل الأميركي للقتلى في العراق، والذي كان 1:3.7 (بمعنى 3.7 قتيلاً مدنياً فقي مقابل كل

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مقاتل معادٍ قتيل) بينما الأوضاع الميدانية في العراق كانت أبسط بما لا يُقاس مقارنة بالأوضاع في غزة. **خامساً**: مم قُتل المدنيون في غزة؟ حسناً، لقد قُتل كثيرون منهم بسبب 4 نشاطات مارستها "حماس": إذ قُتل بعضهم من صواريخ أطلقتها الحركة وسقطت في القطاع، والبعض الآخر قُتل في منازل فخختها "حماس"، وغيرهم نتيجة إصابة صاروخ إسرائيلي لمبنى بصورة دقيقة، لكن البيت كان مليئاً بالذخائر، ولذا، فقد قُتل كل من كان في محيطه، وبعضهم الآخر قُتل بنيران "حماس"، سواءٌ أكانت النيران مقصودة أم لا. وهنا نعود إلى السؤال: هل كان هناك من دقق في كل هذه الجوانب؟

- إسرائيل متهمة بأنها تعمل، عسكرياً، بصورة غير متوقعة من "دولة ديمقراطية"، لكن لم تقم أي جهة مهنية بالتدقيق في الأمر، ولم تقم أي جهة مهنية بمقارنة ما يقوم به الجيش الإسرائيلي بما قامت به القوات الغربية في العراق، أو أفغانستان، أو الصومال. إن هذا الادعاء الذي نسمعه على امتداد الحرب (ونسمعه، بالمناسبة، من الرئيس بايدن أيضاً)، أن إسرائيل "تقتل من المدنيين عدداً أكثر من اللازم" لا أساس مهنياً وموضوعياً له، وما يتوجب علينا هو التشديد على هذا الجانب.

<u>أفرايم عنبار – رئيس معهد القدس للاستراتيجيا والأمن، ويعكس وجهة نظر يمينية</u>
"هآرتس"، 2024/5/22

على الرغم من كل شيء، يتعين على إسرائيل الموافقة على دخول السلطة الفلسطينية غزة

- لقد أعلنت إسرائيل أنها لن تبقى في غزة بعد انتهاء الحرب، ولم يستجب رئيس الحكومة لضغوط أنصار الاستيطان في القطاع، لكن يجب أن نحذّر من البقاء لمدة طويلة هناك، وتحمُّل مسؤولية سكان غزة. ويجب إيجاد كيان يسيطر على المنطقة في اليوم التالي لانسحاب الجيش الإسرائيلي، أو

أن نستعد لنشوء فراغ في السلطة يمهد الأرض لعودة "حماس".

- وترى الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في القضاء على القوة العسكرية لـ"حماس" فرصة لإعادة السلطة الفلسطينية إلى الحُكم في غزة، بعد أن طردتها "حماس" من هناك بالقوة سنة 2007، وذلك للحؤول دون نشوء فراغ في الحكم هناك. ويرفض رئيس الحكومة الفكرة، لكن مصلحة إسرائيل في غزة تكمن في منع عودة "حماس"، وترميم الردع الإسرائيلي، وتقليص إمكان "الإرهاب" في القطاع. ولهذه الغاية، يجب المحافظة على حرية عمل الجيش الإسرائيلي المرتبطة إلى حد ما بشرعية الدولة، ويجب التوصل إلى تفاهمات مع الولايات المتحدة في هذا الشأن.
- إن المعارضة الإسرائيلية لدخول السلطة الفلسطينية، التي تضم أطرافاً تؤيد "الإرهاب"، أمر مفهوم، لكن مع عدم وجود بديل أفضل، فإنه يجب الاستجابة للتوقعات الأميركية.
- إن السيناريو الذي يتوقع نشوء حكم جديد، بعد القضاء على حكم "حماس" في غزة، يعتمد على وجهاء من المجتمع، ويكون قادراً على المحافظة على القانون والنظام، ويمنع نشوء التنظيمات "الإرهابية"، ويلبي الحاجة الإسرائيلية إلى حرية العمل العسكري في غزة، ليس سيناريو واقعياً.
- إن أي نظام يتمتع بثقة دولية، أو قوات للأمم المتحدة، أو قوات عربية، أو وحدات من دول غربية (على افتراض أنها ستوافق على المجيء) سيحرص قبل كل شيء على حياته، ويفضل غض النظر عن التنظيمات "الإرهابية" التي تهدف إلى المس بإسرائيل. والتجربة الإسرائيلية مع القوات الدولية سيئة؛ ففاعلية هذه القوات في التصدي "للإرهاب" محدودة، وهي تختفي في الأوقات الحرجة، أو تعرقل عمليات الجيش الإسرائيلي، وأحياناً تشكّل مصدراً للتوترات مع الدول التي أرسلت قواتها.
- إن قدرة السلطة الفلسطينية معروفة، ومع ذلك، يجب في "اليوم التالي" استنساخ حرية العمل العسكري التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية والتعاون الأمني معها (الذي يرتكز على اتفاقات أوسلو) في غزة... وكما في الضفة الغربية، سيضطر الجيش الإسرائيلي إلى القيام بأغلبية العمل في غزة...

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- إن التخوف من أن تسليم غزة إلى السلطة سيساعد الحركة الوطنية الفلسطينية في بناء دولة لا أساس له من الصحة؛ فليس في إمكان الفلسطينيين إقامة دولة لديها جيش نظامي وليس مجموعة من الميليشيات. وقد فشلت السلطة الفلسطينية في القيام بذلك، وحتى "حماس" في غزة لم تنجح في احتكار استخدام القوة، وهي تعمل إلى جانب الجهاد الإسلامي وعشائر مسلحة...
- ومن الصعب أن تتمكن السلطة من أن تحكم غزة بصورة أفضل من حكمها للضفة الغربية، لكنها تبقى أفضل الخيارات... وفي غضون ذلك، يتعين على إسرائيل أن تتراجع عن معارضتها لسيطرة السلطة الفلسطينية على غزة، في مقابل مطالبة الولايات المتحدة السعي لوضع معايير "لسلطة معدلة"، كما يتعين على إسرائيل التمسك بإقامة منطقة فاصلة خاضعة لسيطرتها العسكرية في شمال القطاع (وإبعاد غزة عن مستوطنات الغلاف)، وأيضاً في الجنوب (للحد من عمليات التهريب من سيناء إلى غزة). وإن منطقة عازلة كهاتين، والعائق الأمني على طول الحدود، يجب أن تكون خالية من الناس وخاضعة للحماية الشديدة.
- ويمكن أن يشكّل انسحاب الجيش من غزة مرحلة في طريق التوصل إلى التفاهمات المطلوبة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بـ"اليوم التالي" في قطاع غزة؛ فالولايات المتحدة في حاجة إلى تعاون إسرائيلي في محاولتها الساذجة لإنشاء الاستقرار والازدهار هناك، وإسرائيل في حاجة إلى الولايات المتحدة، العاصمة الأمنية والدبلوماسية، ويجب عليها عدم معارضة المساعي الأميركية المطالبة بدخول السلطة الفلسطينية غزة، حتى لو كان واضحاً أنه بعد انسحاب الجيش من غزة، سيواصل "جز العشب" في القطاع.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[غالانت مخاطباً جنود الجيش الإسرائيلي في غزة: مهمتكم القضاء على "حماس" ومهمتنا التوصل إلى وضع نستبدل فيه سلطة هذه الحركة]

"معاريف"، 2024/5/23

قال بيان صادر عن وزارة الدفاع الإسرائيلية إن وزير الدفاع، يوآف غالانت، أجرى أمس (الأربعاء) تقييماً لآخر الأوضاع في قطاع غزة، وذلك في مقر الفرقة 98، وتلقّى إحاطة بشأن تطور العمليات العسكرية للجيش والقتال الذي تخوضه قوات هذه الفرقة في جباليا فوق الأرض وتحتها، كما التقى جنوداً من الكتيبة 202 من لواء المظليين والتي تشارك في عمليات الجيش في قطاع غزة.

وقال غالانت إن الكتيبة 202 والمظليين وجميع قوات الجيش الإسرائيلي يقاتلون بصورة مثيرة للإعجاب، وخاطب الجنود قائلاً: "أنتم تدمرون 'حماس'، وتقاتلون مرة تلو الأُخرى. إن مهمتكم هي ضرب 'حماس' والقضاء على المخربين، ومهمتنا هي التوصل إلى وضع نستبدل فيه سلطة هذه الحركة. يجب أن ننتصر في هذه الحرب، ولن نتوقف حتى نحصل على نتيجة."

وأكد غالانت أن مهمة القيادة السياسية في الوقت الحالي تتمثل في انتزاع السلطة من حركة "حماس" في قطاع غزة، واستبدالها بجهة غير معادية لإسرائيل وغير مرتبطة بهذه الحركة.

وتأتي تصريحات غالانت هذه بعد نحو أسبوع من المواجهة العلنية بينه وبين رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بالإضافة إلى عدد من الوزراء في ظل الخلافات بشأن "اليوم التالي" للحرب.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وكان نتنياهو قد دعا غالانت إلى القضاء على حركة "حماس"، وتنفيذ ذلك من دون أعذار، وذلك في سياق بيان مصور صدر عنه بعد أن عقد غالانت مؤتمراً صحافياً طالب فيه نتنياهو بإعلان أن إسرائيل لن تحكم قطاع غزة عسكرياً، وطالبه باستبدال سلطة "حماس" في القطاع بجهات فلسطينية مدعومة من دول عربية، في إشارة إلى السلطة الفلسطينية.

وكرّر نتنياهو رداً على هذه التصريحات قوله إنه غير مستعد لاستبدال حماسستان بفتحستان، وادعى أن السلطة الفلسطينية تدعم "الإرهاب" وتربي عليه وتموله.

[نتنياهو: نية عدد من الدول الأوروبية الاعتراف بالدولة الفلسطينية هي بمثابة "مكافأة للإرهاب"]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/23

اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن نيّة عدد من الدول الأوروبية الاعتراف بالدولة الفلسطينية هي بمثابة "مكافأة للإرهاب".

وجاء ذلك في بيان مصوّر أصدره نتنياهو مساء أمس (الأربعاء) عقب إعلان 3 دول أوروبية، هي: النرويج، وأيرلندا، وإسبانيا، نية اعترافها بدولة فلسطين في خضم الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وقال نتنياهو إن 80٪ من الفلسطينيين في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] يؤيدون "مجزرة" 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهذا يحتم عدم منحهم الحق في إقامة دولة، لأنها ستكون "إرهابية"، وستحاول تكرار "مذبحة" 7 تشرين الأول/أكتوبر. وأضاف أن مكافأة "الإرهاب" لن تؤدي إلى إحلال السلام، ولن تمنع إسرائيل من هزيمة حركة "حماس".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وطالب وزير المال الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش [رئيس "الصهيونية الدينية"]، رئيس الحكومة باتخاذ إجراءات عقابية فورية ضد السلطة الفلسطينية، وذلك رداً على قرارات النرويج وإسبانيا وأيرلندا الاعتراف بدولة فلسطين.

ودعا سموتريتش إلى عقد اجتماع فوري لـ"مجلس التخطيط الاستيطاني في يهودا والسامرة" للمصادقة على 10,000 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، بما يشمل منطقة "إي 1"، واتخاذ قرار في "الكابينيت الإسرائيلي" يقضي بإقامة مستوطنة في مقابل كل دولة تعترف بالدولة الفلسطينية، وإلغاء جميع تصاريح كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية بصورة دائمة لكل المعابر، وفرض عقوبات مالية إضافية على كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية وعائلاتهم.

وأعلن سموتريتش أنه لا يعتزم بعد الآن تحويل أموال المقاصة إلى السلطة الفلسطينية حتى إشعار آخر.

وقال وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، إن إسرائيل لن تترك هذا الأمر يمر بهدوء، كما استدعى سفراء الدول الثلاث في إسرائيل للتوبيخ الشديد، وقال إنه سيعرض عليهم لقطات لاختطاف 5 جنديات إسرائيليات في 7 تشرين الأول/أكتوبر وسط هجوم "حماس"، والذي تقرر أن يتم نشره مساء أمس. وقال كاتس إن اللقطات ستؤكد لهم مدى القرار الملتوي الذي اتخذته حكوماتهم، مضيفاً أنه ستكون لخطوتهم عواقب وخيمة.

وكان زعماء النرويج وأيرلندا وإسبانيا أعلنوا أمس أن بلادهم ستعترف بالدولة الفلسطينية خلال أيام.

وقال رئيس الحكومة النرويجية، يوناس غار ستور، ورئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز، إن بلديهما سيجعلان الاعتراف رسمياً في 28 أيار/مايو الحالي، في خطوة مشتركة مع أيرلندا، والتي قال رئيس حكومتها، سيمون هاريس، إنه يتوقع أن تنضم دول أُخرى إلى موجة الدعم لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية في الأسابيع المقبلة. وأشارت عدة دول في الاتحاد الأوروبي في الأسابيع الماضية إلى أنها تخطط لإعلان اعترافها بالدولة الفلسطينية، معتبرة أن حل الدولتين ضروري للسلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ويُعتبر اعتراف هذه الدول الثلاث بالدولة الفلسطينية الخطوة الأحدث في سلسلة من الانتكاسات الدبلوماسية لإسرائيل. وقد أعلنت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي أول أمس (الثلاثاء) أنها ستسعى لإصدار أوامر اعتقال بحق رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب ممكنة، بالإضافة إلى إصدار أوامر اعتقال بحق ثلاثة من قادة "حماس".

ومن ناحية أُخرى، قال باسم نعيم، عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، في تصريحات أدلى بها إلى وكالة "فرانس برس" الفرنسية للأنباء أمس، إن الاعتراف المتتالي هو النتيجة المباشرة للمقاومة الباسلة والصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني، معتبراً أن هذه الاعترافات تمثل نقطة تحوُل في الموقف الدولي من القضية الفلسطينية.

وفي رام الله، رحب رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بهذه الإعلانات، داعياً الدول الأوروبية الأُخرى إلى أن تحذو حذوها، وتعترف بدولة فلسطين من أجل تحقيق حل الدولتين على أساس القرارات الدولية وحدود 1967.

ويُذكر أنه في وقت سابق من هذا الشهر، بدأت سلوفينيا إجراءات الاعتراف بالدولة الفلسطينية كشكل من أشكال الضغط لإنهاء الحرب في غزة. وحدد رئيس الحكومة السلوفينية، روبرت غولوب، في 13 حزيران/يونيو المقبل موعداً لاعتراف بلاده بالدولة الفلسطينية.

وتعترف نحو 144 دولة من مجموع 193 دولة عضواً في الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك معظم دول الجزء الجنوبي من العالم، وروسيا والصين والهند، لكن عدداً قليلاً فقط من الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فعلت ذلك حتى الآن. ولا تؤثر تحركات الدول الفردية في اعتراف الاتحاد الأوروبي بالدولة الفلسطينية، إذ يجب اتخاذ هذا القرار بالإجماع من طرف جميع الدول الأعضاء، وحتى الآن، تعترف 8 دول في الاتحاد الأوروبي بالدولة الفلسطينية، وهي: بلغاريا، وقبرص، والتشيك، والمجر، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسويد. هذا وتعترف مالطا بمفهوم دولة فلسطينية، وأشارت إلى أنها ربما تعترف بها إلى جانب سلوفينيا. والسويد هي الدولة الوحيدة التي اعترفت بالدولة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الفلسطينية عندما كانت فعلاً عضواً في الاتحاد الأوروبي، بينما فعلت بقية الدول ذلك عندما كانت جزءاً من الكتلة السوفياتية السابقة، كما أن النرويج ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، لكنها مقربة منه بصورة وثيقة، وهي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

[غالانت يعلن بدء إنفاذ قانون إلغاء الانفصال عن مستوطنات شمال الضفة الغربية]

"هآرتس"، 2024/5/23

أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، أمس (الأربعاء) بياناً مشتركاً مع رئيس مجلس الاستيطان في شمال يهودا والسامرة [الضفة الغربيّة]، يوسي داغان، يعلن فيه بدء إنفاذ ما نصّ عليه قانون إلغاء الانفصال عن مستوطنات شمال الضفة الغربية، والذي تم التصويت عليه وإقراره في القراءتين الثانية والثالثة في الكنيست في 21 آذار/مارس 2023.

وأصدر غالانت أوامر تقضي بتطبيق نص القانون على مستوطنات "غانيم" و"كاديم" و"حومش" و"سانور" التي تم تفكيكها سنة 2005 ضمن "خطة الانفصال"، وذلك في ما وُصف بأنه في إطار المساعي الرامية إلى شرعنة بؤر استيطانية عشوائية في شمال الضفة الغربية.

ويلغي قانون إلغاء الانفصال هذه البنود المتعلقة بمنع دخول وتواجد المستوطنين في مناطق في شمال الضفة، تم إخلاء 4 مستوطنات فيها سنة 2005، ويعني ذلك أن هذه المناطق ستصبح جزءاً من المنطقة "ج"، وسيتم إلغاء منع المستوطنين من الدخول والتواجد فيها.

ووفقاً للبيان الصادر عن غالانت، فقد جرى اتخاذ القرار بعد مشاورات متواصلة بينه وبين رئيس "مجلس الاستيطان" والجهات المسؤولة في الجيش الإسرائيلي.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ونقل البيان عن وزير الدفاع قوله: "إن السيطرة اليهودية على يهودا والسامرة [الضفة الغربية] تضمن الأمن، وتطبيق قانون إلغاء الانفصال سيؤدي إلى تطوير الاستيطان وتوفير الأمن لسكان المنطقة. سأواصل تطوير المستوطنات في يهودا والسامرة لتعزيز أمن العناصر الأمنية وسلامة المستوطنين في الطرق والمستوطنات."

[تقرير: الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا: الأوضاع ما زالت غير مناسبة للاعتراف بالدولة الفلسطينية]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/23

أعربت عدة دول في أنحاء متعددة من العالم عن دعمها للنرويج وأيرلندا وإسبانيا بعد أن أعلنت هذه الدول الأوروبية الثلاث أمس (الأربعاء) أنها ستعترف من جانب واحد بدولة فلسطين، بينما قالت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا إن هذا الوقت غير مناسب، كما أن الأوضاع غير مناسبة لخطوة كهذه. وفي المقابل، رحبت كل من السعودية والأردن وتركيا وسلوفينيا بإعلان دبلن ومدريد وأوسلو.

ومع ذلك، فقد جرى التشديد في واشنطن وبرلين على أن المفاوضات مع إسرائيل هي السبيل الوحيد لإقامة دولة فلسطينية مع التأكيد على دعم حل الدولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وقال الناطق بلسان مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيربي، إن الرئيس الأميركي، جو بايدن، يعتقد أن الدولة الفلسطينية يجب أن تتحقق عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وليس عن طريق الاعتراف الأحادي الجانب، وأضاف أن الرئيس مؤيد قوي لحل الدولتين، وكان كذلك طوال حياته.

وقال وزير الخارجية الفرنسي، ستيفان سيجورن، إن الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية ليس من المحرمات، لكن أي قرار من هذا القبيل يجب أن يأتي في الوقت المناسب.

وأضاف سيجورن في بيان صادر عنه: "هذه ليست مجرد قضية رمزية أو مسألة تحديد موقف سياسي، لكنها أداة دبلوماسية في خدمة حلّ دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن."

وأعربت ألمانيا عن موقف مشابه، أكدت فيه أن حل الدولتين هو الهدف النهائي، لكن يجب أن يولد من الحوار. وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الألمانية في مؤتمر صحافي في برلين أمس: "إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة يظل هدفاً ثابتاً للسياسة الخارجية الألمانية، لكن هناك حاجة إلى عملية حوار لتحقيق هذا الهدف."

وأشاد الأردن بالخطوة التي اتخذتها أيرلندا والنرويج وإسبانيا، ووصفها بأنها خطوة مهمة وأساسية نحو إقامة الدولة الفلسطينية.

وقال وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الهنغاري في عمّان أمس: "إننا نثمن هذا القرار ونعتبره خطوة مهمة وأساسية نحو حل الدولتين الذي يجسّد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود 1967." وأعرب الصفدي عن أمله في أن تكون هذه القرارات جزءاً من حراك أوسع يضع كل دول العالم والمنطقة على طريق واضح نحو السلام العادل والشامل، الذي هو الضامن الوحيد لأمن واستقرار فلسطين وإسرائيل والمنطقة.

كما أعرب مجلس التعاون الخليجي المؤلف من 6 أعضاء عن دعمه لخطوة الدول الأوروبية، إذ قال الأمين العام، جاسم محمد البديوي، في بيان إنها تمثل خطوة محورية واستراتيجية نحو تحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ورحبت منظمة التعاون الإسلامي بهذه الخطوة، ووصفتها بأنها خطوة تاريخية مهمة.

ورحبت تركيا بقرار إسبانيا وأيرلندا والنرويج، ووصفته بأنه خطوة مهمة نحو استعادة حقوق الفلسطينيين، وكذلك من شأنه أن يساعد فلسطين في الحصول على المكانة التي تستحقها في المجتمع الدولي.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

جريدة "القدس" وبواكير الحداثة في لواء أو متصرفية القدس (1908–1914)

تأليف: ماهر الشريف

تدقيق وتحرير لغوي: نرمين عباس

المؤلف: ماهر الشريف: مؤرخ فلسطيني وباحث رئيسي في مؤسسة الدراسات الفلسطينية شغلته، ضمن هموم بحثية أُخرى، قضية الحداثة في العالم العربي، وسبل بلوغها، ورواد الدعوة إليها. ومن مؤلفاته: "رهانات النهضة في الفكر العربي" (2000)؛ "حداثات إسلامية" (2006، مع سابرينا ميرفان)؛ "المثقف الفلسطيني ورهانات الحداثة" (2020).

هل كانت جريدة "القدس" أداة لترويج أسس المجتمع الحديث ولتنوير سبل بلوغه؛ وإنْ كانت كذلك، فكيف تجلت بواكير الحداثة في لواء القدس على صفحاتها؟

وللإجابة عن هذا السؤال سأنطلق من افتراضين: أولهما أن محتويات الجريدة تبيّن أن لواء القدس عرف، منذ العهد العثماني المتأخر، بواكير حداثة، وهذا ما يفنّد مقولة فحواها أن الاستعمار الأوروبي، الذي اتخذ شكل نظام الانتداب البريطاني، هو الذي بذر بذور هذه الحداثة؛ ثانيهما أن سكان لواء القدس – وخلافاً لإحدى الأساطير الصهيونية المبكرة التي تزعم أن هؤلاء السكان لم يمتلكوا خصائص ثقافية وقومية مميّزة، الأمر الذي جعل قضية رحيلهم أو ترحليهم عن أرضهم سهلة – قد امتلكوا مثل هذه الخصائص التي ميّزتهم وجعلتهم يتجذرون في أرضهم.

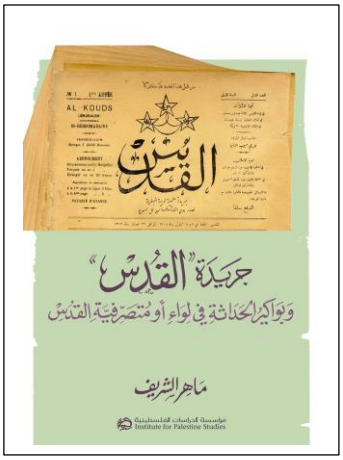

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر